الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم

الدكتور محمد راتول*
جامعة الشلف–الجزائر

Résumé :
A travers cette communication on a essayé de répondre à quelques interrogations qui découlent de la question principale : Est-ce que l'approche des flexibilités suivie dans les politiques d'ajustement structurel, et qui nécessite la dévaluation de la monnaie pour augmenter les exportations et baisser les importations est valable dans une économie en essor comme l'économie algérienne ? Et est ce que c'était obligatoire et nécessaire de l'appliquer sur le dinar algérien? Pour répondre à ces questions il faut deux axes :
Axe1 : La théorie des flexibilités et l'évolution du dinar Algérien.
Axe2 : Le dinar Algérien entre la théorie de flexibilités et la problématique de réévaluation.

كلمات دالة: نظرية أسلوب المرونات. الدينار الجزائري.

مقدمة:

عرف الدينار الجزائري عدة تحولات انعكست على قيمته كان أهمها تلك التي جرت خلال العقد الأخير من تسعينات ق20، بفعل تطبيق سياسات الإصلاح المتوجة ببرنامج التعديل الهيكلي، و التي مست الدينار الجزائري مباشرة بما ينصح به عادة من تخفيض قيمة العملة تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات المعروفة في هذا المجال، و ذلك بهدف تسوية ميزان المدفوعات. و سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على مجموعة من العناصر المنبثقة

* أستاذ التعليم العالي. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الشلف.
مايل: ratoulmed@yahoo.fr

من التساؤل الرئيسي و هو: هل أن أسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي و القاضي بتخفيض العملة المحلية لزيادة الصادرات و تخفيض الواردات، صالح للتطبيق علـــى اقتصاد نام كالاقتصاد الجزائري، و هل كان من الضروري تطبيقه، وللإجابة على ذلك لا بد من المرور على محورين أساسيين يتضمنان إشكالات فرعية، نصيغهما فيما يلي:

المحور الأول: نظرية أسلوب المرونات و تطور الدينار الجزائري

المحور الثاني: الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إشكالية إعادة التقويم

المحور الأول

أسلوب المرونات و تطور الدينار الجزائري

لماذا ينصح عادة خبراء صندوق النقد الدولي الدول التي ترافقها في التحـــول الى اقتصـــاد السوق بموجب برامج التعديل الهيكلي بتخفيض عملتها، و ما هو الأساس النظري لذلك؟ وماهي مراحل تطور الدينار الجزائري وهل خضع لهذا النصح؟ أسئلة جوهرية يجيب عليها هذا المحور.

معروف أن الأزمة الاقتصادية التي ظلت الجزائر تتخبط بها تطلبت الاقتناع مع نهاية ثمانينات ق20 بضرورة التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق و إجراء إصلاحات عميقة على كامل هياكل الاقتصاد، و حيث أن ذلك لم يكن ممكنا إلا بالاستعانة الخارجية بســـبب القيـــود المتولدة عن ضخامة المديونية الخارجية و شحة وسائل الدفع الخارجي، فإن ذلك تطلـــب الاستعانة بمؤسسات النقد الدولية و تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الكامل[1]، و هنا كانت نظرية أسلوب المرونات حاضرة للتطبيق.

أولا: نظرية أسلوب المرونات و التوازن الخارجي: ترتكز صياغة المؤسســـات النقديـــة الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفـــيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات. و أسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، الـــتي تتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب[2] الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية و الأسلوب النقدي[3] الذي يركز أساسا على العرض و الطلب المرتبط بالكتلة النقدية، و سنحاول فيما يلي، التطرق الى أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابـــل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، لإظهار مـــدى صـــلاحيته للاقتصاديات النامية و منها الجزائر.

تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة الى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات ق20 و ينسب الى روبنسون Robinson و قد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner.

1- مميزات نظرية أسلوب المرونات: يتميز هذا الأسلوب بما يلي[4]:

أ- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية الى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين و بالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية الى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

ب- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات و واردات السلع و الخدمات.

2- صياغة النظرية: تعتمد هذا النظرية على صياغة **مارشال-ليرنر**، و إظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

و لاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي[5].

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات **بالعملة الوطنية**.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و تعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \quad (1)$$

حيث:ΔX: التغير في الصادرات. ΔP : التغير في سعر الصرف.

و تعني القيمة e_x: قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

و إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \quad (2)$$

e_m: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad (3)$$

حيث:ΔM: التغير في الصادرات. ΔP : التغير في سعر الصرف.

و تعني القيمة e_m : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \quad (4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها الى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MP و بالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad (5)$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجـــري الـــتغير رياضـــيا (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial P}=\frac{\partial X}{\partial P}-(\frac{\partial M}{\partial P}P+M)$$

أو :

$$\frac{\partial B}{\partial P}=\frac{\partial X}{\partial P}-(M+\frac{\partial M}{\partial P}P)$$

بإخراج M عامل مشترك نجد :

$$\frac{\partial B}{\partial P}=M(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M}-(1+\frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}))$$

أو :

$$\frac{\partial B}{\partial P}=M(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M}\frac{P}{P}-(1+\frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M})) \quad 6$$

و حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي : B=X-MP=0 أو X=MP

لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P}=M(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{P}{X}-(1+\frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M})) \quad 7$$

بتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P}=M(e_x-(1-e_m))=M(e_x+e_m-1) \quad 8$$

و تعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجـــاري يـــتغير بالمقدار:

$$M(e_x+e_m-1) \quad 9$$

و لكي يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب ان يكون اكبر من الواحد و هو الشرط المعروف بشرط مارشال-ليرنر.

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

و في حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان.

و عليه **فالصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح و هو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر. « وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض»**[6]. فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها و عند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة و مرونة الطلب الوطني على الواردات. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي الى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي الى تلاشي الفائض.

3- ميكانيزمات التأثير: يتم ميكانيزم التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية:

أ-حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي الى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها و بالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها و بالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي الى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات و هو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

ب- حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي الى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات

تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها. أي أن الرفع في قيمة العملة يــؤدي في النهاية الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تــدريجيا الى تلاشــي الفائض.

ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكـل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

4- فرضيات النظرية: يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنز هي :B=0.

- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلــة في التبــادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصــادرات نتيجة لتغير حجمها و يعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.

- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

- وجود حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج و بالتالي ثبات المداخيل.

- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي الى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

إن شرط مارشال- ليرنر هو شرط كافي لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات[7]. و يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير و هذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات[8].

تعتبر نظرية المرونات المرتكز الأساسي الذي عليه تعتمد سياسات التعديل الهيكلي التي يتم النصح بها من طرف الخبراء الاقتصاديين بالنسبة للدولة النامية و خاصة الدول التي هــي في طريق التحول الاقتصادي من الاقتصاد الممركز أو المخطط الى الاقتصاد المبني على أســاس المنافسة، حيث غالبا من يتم النصح بتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيســية الأخرى بغية تقليص الواردات و زيادة الصادرات.

و لفهم عمل النظرية و إسقاطاتها على الدينار الجزائري، سوف نتطرق فيما يلي الى نظــم الصرف و تطور الدينار الجزائري.

ثانيا: نظم الصرف و تطور الدينار الجزائري: لمعرفة أي نظام للصرف كان يخضع الدينار الجزائري نتطرق فيما يلي بإيجاز الى أهم نظم الصرف.

1- نظم الصرف: نتطرق فيما يلي الى عدد من نظم الصرف التي عملت بها مختلف الدول.

أ- نظام أسعار الصرف الثابتة: و هو نظام اندثر و لم يعد قائما، و يتم في ظل الشروط التالية:

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب.
- أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب و العكس، بدون قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- أن تكون هناك حرية لتصدير و استيراد الذهب.

و يترتب عن ارتباط عملات الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للذهب وجود أسعار ثابتة أيضا بين تلك العملات، و الاختلاف الطفيف الممكن أن يوجد هو في أسعار الذهب المتأرجحة بين الدول حسب تكاليف نقله و التأمين عليه.

ب- نظام أسعار الصرف الحرة: في هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض و الطلب، حيث هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة، و يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف، و هذا النظام هو ما يطلق عليه نظام تعويم العملات[9]، و رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض و الطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، و من تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف و التعويم غير النظيف[10].

- **التعويم النظيف:** في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، و هذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية و الذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، و هذا الحماية

سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليـــات المضـــاربة، و تعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصـــرف الحرة.

– **التعويم غير النظيف:** يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصـــرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، و من ذلك:

* بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتـــها مـــن أجـــل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها.

* شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها و بالتالي زيادة قيمتها لمنـــع رؤوس الأموال من التسرب الى الخارج.

و قد يتسبب هذا النظام في حرب بين السلطات النقدية لبعض الدول و ذلك باتخـــاذ إجراءات و إجراءات مضادة قد تتسبب في اضطراب أسواق النقد الدولية.

ج– نظام الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامـــل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية.حيث حرية تحويل العملة الى العمـــلات الأخـــرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، و عادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلـــدان ذات العملة الضعيفة إذ تشّرع القوانين و توضع التعليمات التي تنص على عـــدم جـــواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلاّ لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي[11]. و يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي[12]:

– عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأخـــرى إلا في ظـــل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

– إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

– ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف و بالتالي أكثـــر من سوق للصرف الأجنبي.

و من بين أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي ما يلي:

– المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب و القدر المتاح منه، و يعني هذا وجود جزء مـــن

الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع، و تلجأ السلطة النقدية الى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها.

– حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.

– الحد من استيراد السلع غير الضرورية أو غير الأساسية و توجيه الأرصدة من العملة الصعبة الى استيراد المواد الأساسية و سلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية.

– توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية و السيطرة على تسرب رؤوس الأموال تجاه الخارج.

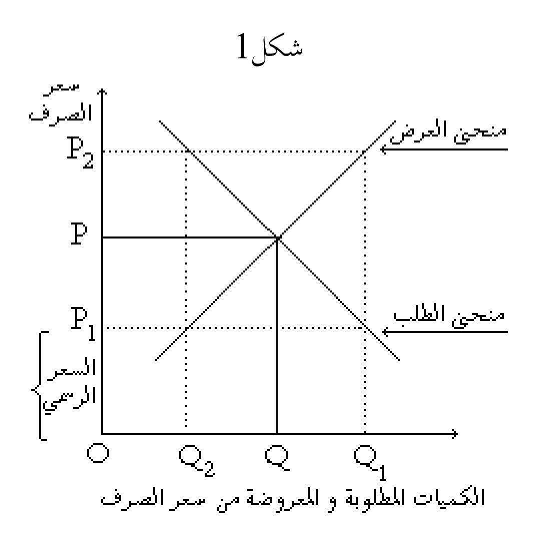
– الرغبة في تنمية الإحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.

– استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

– الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.

في ظل هذا النظام عادة ما ينشأ هناك **سعران للصرف**، و تلجأ السلطة النقدية الى التدخل الإداري المباشر عن طريق اللوائح التنظيمية و القوانين الى تخصيص موارد الصرف الأجنبي على الاستخدامات المختلفة بحيث تتساوى الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة عند السعر الذي تحدده السلطة النقدية.

شكل1



في الشكل أعلاه:

OP : سعر الصرف التوازني.

OP_1 : سعر الصرف الرسمي، المحدد من طرف السلطة النقدية.

عند سعر الصرف الرسمي الكمية المطلوبة هي OQ_1 و الكمية المعروضة هي OQ_2 ، لذلك فإن السلطة عن طريق اللوائح تكيف الاحتياجات حسب الأولويات بما يتلاءم و الكمية المعروضة عند السعر P_1 . و بما أن احتياجات كثيرة لا يتم تلبيتها لكونها مسقطة من لوائح السلطة المنظمة لذلك يلجأ المتعاملون الى محاولات تدبير العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، و من هنا ينشأ سعر ثاني يكون ليس فقط أعلى من السعر الرسمي لكنه أعلى أيضا من السعر التوازني، إذ يعتبر الفارق بين السعر التوازني و السعر المنشأ في السوق السوداء تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول بها، و هي الحالة التي تميز بها الدينار الجزائري لغاية أواسط تسعينات ق20.

و فيما **يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996**، و هذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة[13].

2- تطور الدينار الجزائري و نشوء سوق الصرف الموازي:

أنشيء الدينار الجزائري في أفريل 1964، تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد[14] الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، و هذا على أساس 1دينار جزائري= 1 فرنك فرنسي،

أي 180 ملغ من الذهب الخالص، و بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي. و قد مر الدينار بعـــدة مراحـــل نوجزها في ما يلي[15]:

أ–المرحلة الأولى: بدأت منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، حيث كان الدينار مراقبا عـــن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة و إجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابلا للتحويل، و لم يكن هناك سوقا داخليا للصرف يتحـــدد عـــن طريقه سعر صرف الدينار، و مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي و إلغـــاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء مـــن جـــانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية[16]، و علـــى أســـاس معـــاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، و الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، و بالتالي فإن قيمة العملـــة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية و المالية الداخلية. و نظرا للعوائد البتروليـــة المعتـــبرة و الإمكانية المريحة للجوء الى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجيـــة بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية و هذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا، بفعـــل انحراف أسعار الصرف شيئا فشيئا عن السعر الرسمي، كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عـــن قيمته الحقيقية الى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بالأســـعار المســـتوردة، و أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، و هذا ما يتنـــاقض مع السياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة[17].

ب– المرحلة الثانية توسع سوق الصرف الموازي: سوق الصرف السوداء الجزائرية شاع انتشارها خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية ثمانينات ق20، و كانـــت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، و مع أن حـــق الصـــرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلا به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه و نظرة الانبهار الى المجتمعات الأوروبية و فقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من ق20، جعـــل الطلب على الصرف يتزايد بإضطراد، و عظم ذلك خاصة الطلب على استيراد المركبـــات (سيارات، شاحنات) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها و أخص بالذكر تراخيص استيراد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق و غير المرفقة بحق الصرف، حيث يكون الحل الوحيـــد للمستفيدين من هذه التراخيص هو اللجوء الى السوق السوداء، و بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيـــل،

حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب، و أصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم الى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، حيث يستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض المتمثلة خاصة في السيارات و التجهيزات و الكماليات المفقودة في الجزائر، و يسلم مقابل تلك الأموال و وفق السعر و الكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر، و أمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، و أصبحت تحول إما الى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحول الى أملاك منقولة لتباع في الجزائر و فق الأسعار السائدة.

ج– المرحلة الثالثة، بداية تخفيضات الدينار: نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، و بدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه و التوجه نحو اقتصاد السوق، و هكذا و بموجب نظام البنوك و القرض لسنة 1986[18] فإنه أصبح للبنوك التجارية و البنك المركزي دورا أكثر أهمية و أصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت الى البنك المركزي[19]. و أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به الى السعر التوازني.

د–المرحلة الرابعة: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي: و هي مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة الإجراءات أساسها الإجراء التخفيضي المرتكز على أسلوب المرونات[20]، حيث بعد صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990، و مع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند– باي 1994 و اتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري و الاتجاه به نحو التحويل، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات و أصبحت مسئولة عن الالتزامات التي تربطها مع قطاع الخارج، كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية، و استبدل نظام المراقبة المسبقة بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات

بالعملة الصعبة[21]، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة و المتوفر و المرتقب من العملات الأجنبية، و قد أدرجت الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية، كما استفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع و الخدمات المستوردة. و مع إلغاء الترخيص الإجمالي لاستيراد و تصدير السلع و الخدمات و إلغاء الرقابة المسبقة أصبحت البنوك التجارية تقوم بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي.

و في مجال القروض أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي و أوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية و منح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية التي تفوق قيمتها مليون $، و في هذا الإطار تقوم البنوك التجارية بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع و الخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية و المؤسسات الأجنبية ضمن خطوط القروض المفتوحة بين الحكومات[22].

وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 و 40.17 % في أفريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% خلال شهرين، حيث أن برنامج التحولات حدد مجموعة من الأهداف التي يجب الإلتزام بالوصول إليها.[23]

هـ- مرحلة تجاذب سعري الصرف: إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت الى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين و ذوي المهمات المحددة، أدى الى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي و اقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002، باعتباره العملة الأكثر طلبا شعبويا آنذاك، و قد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازي وصل حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط تسعينات ق20، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، و هذا ما أدى الى أن:

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص و خاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها

في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها الى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.

- تفضيل الأجانب القادمين الى الجزائر صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكـومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين، و إعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي و تحصيل الفارق بين سعر الاستلام و سعر البيع.
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، و بالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

و يعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي و بالنسبة لخزينة الدولة.

غير أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة، حتى و إن كانت آثارها السلبية كبيرة و لم تؤد الى خدمة الهدف المتوخى منها و هو تشجيع الصادرات و تقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات المعروف في تسوية موازين المدفوعات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي و السعر الموازي، و على سبيل المثال فإن انتقال سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار الى 9دج أدى الى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي الى 14 دج للفرنك الواحد بعدما كان 16 دج، و وصول سعر الصرف الى حدود 11 دج في السوق الرسمي أدى الى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي الى حدود 12.5 دج أي أدى الى تقلص الفارق الى حدود 1.5 دج فقط، و هو فرق محبذ و مشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر قنوات البنوك بدل السوق الموازي لتميزها بالضمان و الآمان، و سوف يؤدي ذلك على المدى المتوسط و الطويل الى دخول كتلة هائلة من الأموال الصعبة الى حلقة الادخار و الاستثمار و الدورة النقدية، و سوف يعزز هذا الاتجاه الاستمرار في إصلاح النظام البنكي و عصرنته و جعله يندمج في تقنيات العولمة في التعامل عن بعد و في سرعة الخدمة و بساطتها و سريتها، و هو مكسب جد محبذ ينبغي على السلطة النقدية المحافظة عليه بل و العمل على تعزيزه ليقترب السعر الموازي أكثر فأكثر من السعر الرسمي.

و–**مرحلة التعزيز التدريجي للدينار**: بالرغم أن دخول الأورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي 2002 كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به و لم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي و استعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت

بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازي ضخوا أموالهم المتكونة جوهريا من العملات الأوروبية و أساسها الفرنك الفرنسي في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة بغية تحويلها الى الأورو، و قد سمحت هذه العملية بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية الى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي، و هو ما عزز الاحتياطي الرسمي، غير أن توقع ألا يدوم ذلك طويلا بسبب الاعتقاد باحتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم بالأورو لاستخدامها في أغراض مختلفة لاحقا، جعل السوق السوداء لم تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة الى نظام الأورو، كما أن الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 و جانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين.

و نشير الى ان المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي و بالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي، ساهمت بعد سنة 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، وكان لتنامي الإحتياطات من العملة الصعبة و وصولها الى مستوى 62 مليار دولار أمريكي خلال افريل 2006، إضافة إلى تدني الديون الخارجية الى ادنى مستوياتها منذ عقدين والإعلان عن الدفع المسبق لحوالي 8 مليار دولار خلال شهر ماي 2006 ليتوقع وصولها الى مستوى أدنى من 8 مليار دولار، إضافة الى انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري خاصة و أنه تزامن مع بداية تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة، حيث جنى الدينار الجزائري مكاسب هامة مقابل الأورو باعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، و هذا ما أدى الى التقارب الشديد لسعر صرف الأورو و الدولار بالنسبة للدينار خاصة بين السوقين الرسمي والموازي، و هو ما يعني ارتفاع سعر الدينار في السوق السوداء فضلا عن السوق الرسمية، و يتوقع ان يستمر تعزيز هذا التوجه مع استمرار عمل كل العوامل المذكورة لصالح الدينار الجزائري، في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الجزائري المزيد من الانفتاح و المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية اتجاه الداخل، بفعل العوامل المذكورة إضافة الى السياسة الاقتصادية المتبعة و المعززة ببرامج الإقلاع الاقتصادي و خاصة البرنامج الضخم لدعم النمو الاقتصادي و الآفاق المتوقعة نتيجة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و و التوجه لانتهاء المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

المحور الثاني

الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات و إشكالية إعادة التقويم

إشكالية المحور تدور حول مدى نجاعة أسلوب المرونات المطبق على الدينار الجزائري، مع طرح إشكالية يمكن أن تكون موضوع بحث آخر و هي إشكالية إعادة تقويم الدينار الجزائري بإعادته الى أصل قيمته سنة 1964.

أولا: الأثر الوهمي لأسلوب المرونات: إن تخفيض سعر الدينار بموجب أسلوب المرونات المنصوح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى توازن ميزان المدفوعات.

فأسلوب المرونات كما تم عرضه ترتكز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تنصح بها مؤسسات النقد الدولية و التي تلزم الدول بتنفيذها، ضمن رزنامة شاملة تشمل مجمل المتغيرات الاقتصادية، و باعتبار أن ذلك جرى أيضا بالنسبة للجزائر، لذلك نبدي الملاحظات التالية:

-أن شرط مارشال- ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، و عندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، فمعظم الدول النامية صادراتها أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتوج واحد في أغلب الأحيان يرتكز عل المواد الأولية الإستخراجية، و هي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر، حيث أن صادرات السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق 95% (40% غاز، 35% بترول و البقية مشتقات بترولية) من مجموع الصادرات على طول الثلاثة عقود الماضية، بينما بقية المنتوجات لا تشكل سوى نسبة مهملة و هي لا تتعدى بعض المنتوجات الفلاحية كالتمور، و بعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية، و بالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات مادام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها، إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه كلية عوامل خارجية منها:

– الكمية المسموح بتصديرها خاضعة لقرارات منظمة الأوبك.

– سعر البرميل خاضع للسوق الدولية و ظروف الطلب.

– أن قيمة العوائد البترولية تتحدد أيضا خارجيا لأن البيع يتم بالدولار أو الأورو (وقبل سنة2002 مختلف العملات الأوروبية) و أسعار هذه العملات تتحدد أيضا في أسواق العملات.

– الإنتاج و التصدير تتحكم فيهما بدرجة عالية الشركات الأجنبية العاملة بالحقول في الجزائر.

– تكنولوجيا الإنتاج و التحويل و النقل المستخدمة سواء من طرف الشركات الجزائرية أو الأجنبية، هي تكنولوجيا أجنبية و ليست جزائرية.

– اضافة الى هذا تحكم سياسات العالم الخارجي في توجيه متعامليها الى السوق الجزائري حسب ظروفه الداخلية و خاصة الجانب الأمني.

فقيمة و حجم الصادرات المبني أساسا فقط على المحروقات لم يكن لقيمة الدينار دورا في تحديدها، و ستكون في نفس المستوى سواء خفضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها.

و النتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، **و بالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا، على الأقل بالنسبة للجزائر و الدول الأحادية مادة التصدير.**

– إضافة الى هذا فإن فرضية العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها بسبب التنمية الاقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، و هذا ما ينطبق أيضا على الجزائر، إذ أن السياسة الاقتصادية التي كانت متبعة اقتضت تصخير موارد مالية هائلة لانطلاق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و هذا ما جعل موازين المدفوعات للجزائر على طول العقود الثلاثة الماضية تسجل عجزا معتبرا في معظم السنوات، وهذا ما يجعلنا نصل أيضا الى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية[24]، لكون النظرية تفترض وجود عجز طفيف في ميزان المدفوعات حتى يصح تطبيقها.

– كما أن هذا الأسلوب لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، فهو يهتم بميزان السلع مهملا العناصر الأخرى التي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ و من ذلك ميزان رؤوس الأموال و العمليات المالية.

– اضافة الى ذلك فإن هذا الأسلوب ينطلق من فرضيات يصعب تحققها عمليا، و من ذلك:

* خضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، و هو أمر يصعب تحققه في اقتصاد يعاني أزمـــات اقتصادية هيكلية.

* شرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي و هو شرط أيضا لا يمكن تحققـــه إلا لفترات قصيرة، حيث أن الطلب و العرض على العملات في سوق النقد الدولية يـــتغير بين كل لحظة و أخرى، وتتغير تبعا لذلك أسعار العملات الدولية الرئيسية.

* كما أن فرضية سيادة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج لا يمكن تحققها في اقتصـــاد يعاني أزمات اقتصادية كالاقتصاد الجزائري.

* عدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تـــؤدي الى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، و هو شرط لا يمكن ضـــمانه أيضـــا في الاقتصـــاديات المعاصرة بحكم المصلحة الاقتصادية العليا لاقتصاد كل بلد.

و النتيجة هي أن سياسة تخفيض قيمة العملة المنطلقة من أسلوب المرونات لم يكن لها الأثر الكبير على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، و أن الفـــائض المســـجل في ميـــزان المدفوعات الجزائري ابتداء من سنة 1998 يعود أساسا الى تحسن أسعار البتـــرول و هـــي المادة الأساسية التي تتكون منها صادرات البلاد، و ليس الى انعكاسات تخفيض الـــدينار، ويمكن أن يعود العجز في الميزان بمجرد ما تنخفض أسعار المحروقـــات الى مســـتوى أقـــل من19$ للبرميل الواحد، أي بمجرد ما تصل صادرات البترول الى أقل من 13 مليار$.

ثانيا: إشكالية إعادة تقويم الدينار: إنطلاقا من أن عملية التخفيض المتتالي للدينار الجزائري لم يكن لها الأثر المباشر على إعادة توازن ميزان المدفوعات، و الأثر الوحيد الـــذي يمكـــن ملاحظته هو تقريب قيمته من قيمة السعر في السوق السوداء بفعل الخلـــل الـــذي كـــان حاصلا في عرض و طلب العملة، و بفعل الاستقرار النسبي في العملـــة الوطنيـــة خـــلال السنوات الثلاث الماضية، نتيجة لاعتبارات عديدة، و بالنظر الى أن قوة العملة تكتسب من قوة إقتصاد البلد و بخاصة القدرة الإنتاجية و الفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي، و التي تترجم من خلال عدة معايير منها ما يلي:

– حجم و قيمة التجارة الخارجية للدولة و مدى مساهمة الصادرات و الواردات في التجارة العالمية، فكلما كان حجم صادرات البلد ضخما و متنوعا كلما دل ذلك على قوة النشاط الإنتاجي في البلد، و كلما كانت واردات البلد كبيرة و متنوعة كلما دل ذلك على ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

– كفاءة و ديناميكية النظام المصرفي في البلد و مدى قدرته على تقديم الخدمات المصرفية الدولية و سرعتها، و يتوقف ذلك على مدى عملها بالمعايير الدولية و مدى انتشارها و تواجد وكلائها في مختلف المواقع ذات المعاملات الكثيفة، إضافة الى سمعتها و نظافة معاملاتها.

– مدى الاستقرار النقدي داخل الدولة، و يتضمن ذلك مدى استقرار العملة المحلية مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى، إضافة الى سياسة الكتلة النقدية التي يجب أن تكون متوافقة و المعايير الاقتصادية، و يترتب على ذلك مدى استقرار مستويات الأسعار الوطنية.

– مدى استخدام العملة في منح القروض الدولية.

– مدى استخدام العملة في تسوية المدفوعات الدولية.

– حجم الاحتياطيات من وسائل الدفع الخارجي المتوافرة لدى الدولة و التي تقف خلف العملة الوطنية لحمايتها من تقلبات قيمتها بفعل تفاعل قوى السوق.

و هذه جميعها معايير لا تكتسب إلا إذا كانت الدولة فاعلا اقتصاديا قويا في الاقتصاد الدولي بفعل النشاط الإنتاجي الداخلي، و هي معايير بدأ الاقتصاد الوطني يكتسبها بفعل الإقلاع الاقتصادي الحاصل نتيجة لمكاسب برامج التعديل الهيكلي، إضافة الى برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو، المدعومة بتحسن الإحتياطات من وسائل الدفع الخارجي و تدني مستوى المديونية، و الثقة المتزايدة في الاقتصاد و التي ينتظر تعزيزها بعد دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، و بعد المؤشرات الإيجابية جدا التي تعززت بالدفع المسبق لحوالي 8 مليار دولار في إطار الاتفاق مع نادي باريس إضافة الى الاتفاق المتوقع مع نادي لندن للدفع المسبق لما يزيد عن مليار و نصف من الديون الخاصة، و التي تجعل الديون الجزائرية تنخفض الى أدنى من 5 مليار دولار على المدى المتوسط على أبعد تقدير، و هذا ما يرشح الجزائر لأن تكون مصدرة لرؤوس الأموال على هذا المدى، و هذا مؤشر أيضا داعم بقوة لقيمة الدينار الجزائري، اذا تم الاستمرار في تعزيز هياكل الإنتاج و الحفاظ على المكتسبات المحققة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

و بالنظر الى أن الدينار الجزائري المنشأ غداة الاستقلال و الذي كان يعادل 1 فرنك فرنسي سنة 1964 أي 180 ملغ ذهب، فقد كلية هذه القيمة، و بالنظر الى حيوية الانطلاق الاقتصادي و بداية توفر البعض من المعايير المذكورة التي تستند عليها العملة الوطنية القوية و بخاصة احتياطي الصرف الذي يقترب حاليا من 65 مليار دولار، فإن الإشكالية التي ينبغي مناقشتها مستقبلا، هي كيف يمكن إعادة الدينار الى قيمته الأصلية

وهي 1دج=180 ملغ ذهب أو ما يقارب ذلك، و بمعنى آخر كيف يمكن إنشاء دينار جزائري جديد (دج ج)، بحيث أن 1دج ج يعادل 100 دج، على آفاق 2015م، بحيث يتوافق ذلك مع الإشكالية الثانية التي ينبغي طرحها و هي الوحدة النقدية لدول الشمال الإفريقي[25] المأمول أن ينشأ على أنقاض فكرة المغرب العربي الكبير، و هي الفكرة التي ينبغي النظر إليها كاستراتيجية، أهم مراحلها الوحدة النقدية.

نتائج و توصيات:

من خلال هذا العرض يظهر أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر و توجهها لمسايرة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية خاصة من حيث معايير التسيير و الضبط الاقتصادي ساهمت الى حد كبير في تقريب سعري العملة الوطنية، إذ على السلطة النقدية أن تضع هدفا لها و هو توحيد سعر صرف الدينار و الحفاظ عليه، و **لا يتأتى ذلك إلا بتعميق إصلاح النظام المصرفي**، فهذا الأخير و رغم التحولات التي تمت على باقي عناصر الاقتصاد بفعل برامج التعديل الهيكلي إلا ان التحولات التي جرت به لا زالت بعيدة عن التوجه للعمل بالمعايير الدولية، سواء على المستوى الإداري البحث أو على المستوى التقني أو التكنولوجي على الرغم أن النظام المصرفي الجزائري بسيط في هيكلته إذ لا يتعدى حاليا 6 بنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير و 14 بنكا خاصا من بينها بنك مختلط رأس المال[26]، و لا شك أن سعر الصرف يكون أيضا رهن الإصلاحات التي ينبغي تعميقها داخل النظام المصرفي الجزائري، هذا من جهة و من جهة أخرى لا بد من معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون متعادلة مع الطلب عليها، بما يضمن إستقرار الدينار الجزائري و توحيد سعر الصرف، و لأجل ذلك نوصي بما يلي:

- تشجيع الصادرات من غير المحروقات و تكثيف الاستثمارات في المنتجات القابلة لذلك، و توجيه استثمارات قطاع المحروقات نحو الاستثمارات في الغاز مع مواصلة العمل على رفع أسعاره، باعتباره طاقة نظيفة.

- الاستمرار في دعم الشراكة مع الأجانب و توفير جميع الشروط المشجعة على ذلك، لضمان تدفق أعلى لرؤوس الأموال نحو الداخل.

- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الإنتاجية و إعادة توجيه الاستثمارات من مجالات التجارة و التوزيع الى الأنشطة الإنتاجية المنشأة للثروة و لمناصب العمل و المساهمة في تقليص حجم الواردات، مع الاستفادة من الميزة النسبية في مجال السياحة.

– العمل على جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج، و إعطائهـا نفـس حظوظ الاستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر.

– الإستمرار في تقليص الديون الخارجية مع النضال لتحويل أقصى ما يمكن منها الى استثمارات داخلية بالاتفاق مع الدائنين خاصة الحكوميين، و وضع استراتيجية للتحول الى اقراض رؤوس الأموال بدل اقتراضها.

– العمل على أن يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع أعلى ما يمكن مـع تنويع العملات المشكلة له بما فيها نصيب هائل من المعدن النفيس.

– العمل على توجيه سعر الصرف الى سعر موحد بين السوق الرسمي و السوق الموازي بغية القضاء نهائيا على هذا الأخير، و هذا لضمان ضم الكتلة النقدية من العملـة الصعبة التي يتم التعامل بها في السوق الموازي و لتشجيع العمال المهاجرين بتحويل أموالهم الى داخل البلد عن طريق السوق الرسمية، لتصبح الكتلة النقدية تلك أداة ارتكاز، تساهم في رفع الادخار الوطني، و من ثم القدرة على الاستثمار، و تقوية الاحتياط من العملة الصعبة.

و من الإصلاحات التي يمكن أن يكون لها الأثر على سعر الصرف مباشرة و الـتي يمكـن للبنك المركزي – بنك الجزائر – قيادتها أيضا:

– مرونة و سرعة المعاملات: إن المرونة في أداء الخدمة و سرعتها سمة من سمات البنوك في الدول التي دخلت العولمة من بابها الواسع، و عليه فلا بد من أن تتميز بها البنوك الجزائرية في أداء الخدمات، و لا شك أن منافسة البنوك الخاصة التي أخـذت في التوسـع بالجزائر سوف تكون شديدة، على مختلف البنوك الجزائرية التكيف معها.

– خلق و توسيع مكاتب الصرف: أنشئت مكاتب الصرف بموجـب القـانون 07/95 المؤرخ في 1995/12/13 و التعليمة 96/8/ المؤرخة في 1996/12/18، غـير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب[27]، إن هذه المكاتـب بوسـعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة و استيعاب حجم معتبر مـن الأمـوال و تجنـب التعامل في السوق السوداء، فلا شك أن الأشخاص سواء كانوا طبيعـيين أو اعتبـاريين يتجنبون التعامل في السوق السوداء مادام هناك بديل أفضل و أضمن هو مكاتب الصرف خاصة و أن تلك المكاتب لا تحدد فيها المبالغ المصروفة كما أنها تقوم بذلك مقابل وصـل رسمي.

إن دور مكاتب الصرف لا يكمن في ذلك فقط، بل هي وسيلة مصاحبة للسياسة السياحية على عكس البنوك، فمكتب الصرف يمكن أن يتواجد في أي مكان و لا يتطلب

تقديم أي وثيقة، و التعامل به يتم آنيا، و يكفي فقط التأكد من صحة الأوراق النقدية المقدمة و سلامتها من التزوير.

كما أن تسطير سياسة الصرف تتطلب أن يكون البنك المركزي – بنك الجزائر– على دراية بحجم المعاملات بهذه المكاتب على المستوى الوطني، الشيء الذي يجعل من تقديم تقارير شهرية إحصائية عن حجم المعاملات لفروع البنك المركزي على مستوى الولايات ضروري.

و أخيرا فإن تطبيق هذه الاقتراحات من شأنه أن يؤدي الى خروج الاقتصاد الوطني من بوتقته و التوجه نحو العولمة الاقتصادية، و أن يكون سعر صرف الدينار الجزائر مرآة هذا التوجه، و حينذاك نطرح إشكالية إعادة تقويم الدينار الجزائري الى أصله بخلق دينار جزائري جديد يعادل قيمته المنشأة غداة الاستقلال و هي 180 ملغ ذهب، و هذا ما يجعلنا نفكر في المعادلة التالية: 1د ج ج = 100 دج، و يكون ذلك في اطار التوجه العام نحو إنشاء اتحاد نقدي لدول الشمال الإفريقي على آفاق 2015م.

الهوامش

[1] – للتفصيل حول البرنامج: أنظر: محمد راتول. سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي. – التجربة الجزائرية – رسالة دكتوراة. كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 2000.

[2] – أنظر: محمد راتول. سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي. – التجربة الجزائرية– مرجع سابق. ص:65.

[3] – أنظر: محمد راتول. سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي. – التجربة الجزائرية– مرجع سابق. ص:67

[4] – د.سامي عفيفي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. **الكتاب الثاني**. مرجع سابق ص: 133.

[5] – Roger Dehem. Précis d’économie internationale. DUNOD.1982. P:200

[6] – Roger Dehem. Précis d’économie internationale. DUNOD.1982. P:201

و د.سامي عفيفي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. **الكتاب الثاني**.مرجع سابق. ص: 137.

[7] – أ.د.علي حافظ منصور.أ.د.أحمد الصفتي. النقود و البنوك و االعلاقات االاقتصادية الدولية. مرجع سابق.ص: 442.

[8] – أ.د.علي حافظ منصور.أ.د.أحمد الصفتي. النقود و البنوك و االعلاقات االاقتصادية الدولية. مرجع سابق.ص: 442.

[9] – النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية. علي حافظ منصور. أحمد الصفتي. دار الثقافة العربية. 1995-1996. ص: 425.

[10] – سامي عفيفي حاتم. مرجع سابق. ص:56 و 57.

[11] – شاكر القزويني. محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية. 1989. ص: 132.
[12] – سامي عفيفي حاتم. مرجع سابق. ص: 98.
[13] – د. محمد لكصاصي. محافظ بنك الجزائر. تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني. التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003.موقع: http://bank-of-algeria.dz
[14] – الفرنك الفرنسي أسس بموجب قانون 17 أفريل 1803 على أساس الذهب و الفضة، ثم الذهب فقط، حيث 1 فرنك=322.5 ملغ ذهب. استقر تماما حتى سنة 1914 ثم أخذ يفقد قيمته حتى وصلت الى 1.80ملغ ذهب لكل فرنك سنة 1958، حيث تم إنشاء الفرنك الجديد على أساس 180 ملغ ذهب خالص لكل فرنك فرنسي جديد، و قد إستمر استقراره حتى 8 أوت 1969 حيث عرف أول تخفيض ليصل آنئذ الى 160 ملغ ذهب، و نتيجة التحولات التي جرت على النظام النقدي الدولي في سبعينيات ق20 أصبحت قيمته تتحدد وفقا للميكانيزمات التي تتحدد بها قيم العملات الرئيسية.
[15] – BOUZAR Chabha. L'histoire mouvementee du taux de change du DINAR. BULLETIN d'information .N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou . P:10.
[16] – هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الأسباني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، فلوغين الهولندي، الشيلنق النمساوي
[17] –BOUZAR Chabha. L'histoire mouvementee du taux de change du DINAR. مرجع سابق.
[18] – قانون 86-12 لسنة 1986، المتعلق بنظام البنوك وو القرض.
[19] – حميدات محمود. خليلي كريم زين الدين. سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر. صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية. سلسلة و بحوث و مناقشات حلقات العمل. العدد 3. ص: 164.
[20] – أنظر: الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف في الصفحة4 و ما تلاها.
[21] – حميدات محمود. خليلي كريم زين الدين. سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر. مرجع سابق. ص: 164.
[22] – حميدات محمود. خليلي كريم زين الدين. سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر. مرجع سابق. ص: 165.
[23] – لتفاصيل احسن انظر: محمد راتول. تحولات الإقتصاد الجزائري.برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج. مجلة بحوث اقتصادية عربية. عدد 23. ص48 و ما بعدها.
[24] –أ.د.علي حافظ منصور.أ.د.أحمد الصفتي. النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية. مرجع سابق.ص: 442.
[25] – في هذا الإطار أنشأ الباحث مخبر بحث **بعنوان العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا**، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر. للمزيد انظر الموقع: http://laboratoul.site.voila.fr
[26] – د.محمد لكساسي. تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003. http://bank-of-algeria.dz
[27] – MediaBANK. Le journal interne de la banque d'Algerie. N° 44 Oct/Nov 1999. p: 8